وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة –

كلية الشريعة والاقتصاد

مقترح بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول:

الوقف الإسلامي أداة تمويل وتنمية

يومي 16 و 17 أفريل 2019 قسنطينة / الجزائر

المحور الخامس: قطاع الأوقاف بالجزائر ودوره التنموي

عنوان المداخلة:

الدور المؤسسي لقطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

The Institutional Role of the Endowment Sector in Financing Sustainable Local Development in Algeria

من إعداد:

صالحي محمد خير الدين
طالب دكتوراه اقتصاد إسلامي

د. براني عبد الناصر
أستاذ محاضر أ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

السنة الجامعية 2018/ 2019

الملخص:

سوف نتعرض في هذه المداخلة للدور المؤسسي للقطاع الوقفي في التنمية المستدامة عموما وفي تمويل التنمية المحلية المستدامة في التجربة الجزائرية، ونبين مستويات تفعيل دوره المؤسسي في ظل الأوضاع الحالية لاستعادة دوره الأساسي في التنمية المحلية المستدامة.

Abstract :

This intervention aims to define the institutional role of the endowment sector in Sustainable Development in general, and Sustainable Local Development in particular, in the Algerian experiment. We will also show How to Activate the Endowment Sector's institutional Role in the current conditions to regain its leading role in Sustainable Local Development.

الكلمات المفتاحية: القطاع الوقفي، التنمية المحلية، الدور المؤسسي، التمويلي الوقفي، القطاع الثالث، التنمية المحلية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة.

Keywords: The Endowment Sector, Sustainable Development, Endowment Finance, the Third Sector, Sustainable Local Development, the Dimensions of Sustainable Development.

المقدمة:

يلعب القطاع الخيري الوقفي دورا هاما في التنمية المحلية في الاقتصاديات الحديثة الإسلامية والغربية، وقد كان له دوره الكبير في التجربة الحضارية الإسلامية، حيث كان يشكل القطاع الأول في التنمية المحلية، ولهذا يستدعي الأمر التعريف بدوره المؤسسي في التنمية المستدامة عموما وفي تمويل التنمية المحلية المستدامة في التجربة الجزائرية، ونبين مستويات تفعيله دوره في ظل الأوضاع الحالية لاستعادة مكانته في التنمية المحلية المستدامة. يمكن أن يخفف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة.

إشكالية البحث:

ستجيب هذه المداخلة على السؤال المركب التالي:

– ما هو الدور التمويلي للقطاع الوقفي في تمويل التنمية المحلية في الجزائر ؟ وما هي مستويات تفعيل دوره وتطوير مكانته في التنمية المحلية المستدامة ؟

أهداف البحث:

تهدف هذه المداخلة إلى:

– إبراز الدور التمويلي للقطاع الوقفي، وتبيان مساهمته في تمويل التنمية المحلية المستدامة خاصة بعد تطور الأزمة الحالية التي تتطلب تدبير موارد جديدة وتستدعي إشراك جميع القطاعات في توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية في الجزائر.

– تبيان مستويات تفعيل الدور المؤسسي التمويلي للقطاع الوقفي ليتحول إلى قطاع ثالث يتكامل وظيفيا مع القطاع العام والقطاع الخاص، ويستقطب موارد من خرج الميزانية العامة للدولة.

فرضية البحث:

يرتكز هذا البحث على الفرضية الأساسية التالية:

– يساهم القطاع الوقفي في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لإبراز أهمية القطاع الوقفي ودوره المؤسسي في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

أقسام البحث:

تقسيم البحث إلى محورين :

المحور الأول: التعريف بالتنمية المستدامة وعلاقتها الجوهرية بقطاع الأوقاف

أولا: التعريف بالتنمية المستدامة وأبعادها

ثانيا: التعريف بالتنمية المحلية المستدامة

ثالثا: علاقة الوقف الجوهرية بالتنمية المحلية المستدامة

المحور الثاني : التعريف بقطاع الأوقاف ودوره المؤسسي في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

أولا: التعريف بالقطاع الوقفي ودوره التمويلي والتاريخي في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

ثانيا: مستويات تطوير الدور المؤسسي لقطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

النتائج والمقترحات

المحور الأول: التعريف بالتنمية المستدامة وعلاقتها الجوهرية بقطاع الأوقاف

سوف نتعرض في هذا المحور للتعريف بالتنمية وتطور مفهومها الحديث الذي يربطها بالاستدامة، ونبين العلاقة الجوهرية لقطاع الأوقاف بالتنمية المستدامة باعتباره يقوم على توقيف الأصول وتسبيلها على الأجيال المتلاحقة، وسوف تتوزع دراسة هذا المحور على العناصر التالية:

أولا: التعريف بالتنمية المستدامة وأبعادها
ثانيا: التعريف بالتنمية المحلية المستدامة
ثالثا: علاقة الوقف الجوهرية بالتنمية المحلية المستدامة

أولا: التعريف بالتنمية المستدامة وأبعادها

إن التعريف بالتنمية المستدامة يتطلب التعريف بعملية التنمية والتطورات التي ارتبطت بهذا المفهوم الذي كان يتعلق بعلاج مشكلات تعاني منها البلدان النامية وتوفير الاحتياجات الأساسية لثلثي سكان العالم والتي أضحت أهدافا متفقا عليها بين الأمم، تسعي إلي تحقيقها في برنامج محدد زمانيا في آفاق 2030.

1- تعريف التنمية الشاملة:

لقد تطور مفهوم التنمية ومر بمراحل عديدة من المرحلة التي كان ينظر فيها إلى التنمية باعتبارها مجرد تحولات اقتصادية بسيطة تحاكي تجربة التقدم الغربية وكان التركيز فيها جزئيا، فتؤكد جل التعريفات على التنمية الصناعية ودورها في التطور التكنولوجي، ثم التركيز المؤشرات الاقتصادية كمعدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وغيرها من المؤشرات التي تعتمد علي المفاهيم الجزئية في تحديد مفهوم التنمية المقارن مع مستوياتها بين الدول المتقدمة والدول النامية .[1]

وعبر التطور التاريخي للاقتصاديات النامية بدأت التجارب تثبت أن التنمية أشمل وأعمق من مجرد التحولات البسيطة، وبدأ الباحثون يؤكدون على المفهوم الشامل للتنمية الذي يتناول جميع الأبعاد في المجتمع

[1] راجع:
- د.عبد المنعم عفر، اقتصاديات الوطن العربي، دار المجتمع العلمي، 1980، جدة، ص176
- د.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007، ص 125
- د.عبد الرحمان عبد الفتاح عبد المجيد، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، المطبعة الكمالية، 1989، مصر،ص 57 وما بعدها.

ومنها البعد التنموي الاقتصادي والبعد التنموي الاجتماعي والبعد التنموي السياسي والبعد التنموي الثقافي وهناك تعاريف عديدة لمفهوم التنمية نذكر منها:

التعريف الأول: "التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي "[1].

التعريف الثاني: " التنمية المعاصرة تذهب إلى أبعد من كونها عملية إنسانية فقط، ولكنها تذهب بشموليتها وعمقها إلى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية ، يتمتع أفراده بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل، متتابعة التطور والتجدد، مستمرة الابتكار والإبداع، يخيم على أفرادها الرضا والقبول، ويعمهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية "[2].

يتبين من التعريفين السابقين بأن التنمية أصبحت تشمل الجوانب المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسة المستهدفة من عملية التغيير الهادف للارتقاء بالاقتصاد الوطني.

2- تعريف التنمية الشاملة المستدامة وأبعادها

لقد تطور مفهوم التنمية ليشمل تحقيق الاستدامة، حصل الاتفاق علي أهم أبعداها كما سنبينها فيما يلي :

2-1 تعريف التنمية الشاملة المستدامة

تعددت التعاريف التي تحدد مفهوم التنمية المستدامة ومن بينها نذكر:

التعريف الأول: تعرف التنمية المستدامة بأنها " **التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية** ". [3]

---

[1] علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للعملية التنموية، باعتبارها عملية حضارية في التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، م د الوحدة، بيروت 1984، ط1، ص 70

[2] يوسف حلباوي، و عبد الحميد خرابشة، نحو فهم أفضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1989، ص 103

[3] راجع: مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص 128

التعريف الثاني: تعرف التنمية المستدامة بأنها "**عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد،واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي،والتغيير المؤسساتي أيضا،في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات و المطامح الإنسانية**"[1].

من واقع التعريفين السابقين يتبين بأن جوهر عملية التنمية المستدامة هو تلبية حاجات الجيل الحالي مع مراعاة مصالح الأجيال اللاحقة في المجتمع، **وهو ذات المبدأ الذي يقوم عليه القطاع الوقفي في تحبيس الأصول وتسبيل منافعها على الفئات الموقوف عليها عبر الأجيال المتلاحقة.**

2-2 أبعاد التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد الأساسية نذكر منها[2]:

– **البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة** والذي يركز عل الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية، وحسن تخصيصها نحو الأولويات، والحد من تبديد الموارد، وضمان التوزيع العادل للدخول والثروات وثمار النمو الاقتصادي.

– **البعد الاجتماعي والثقافي** الذي يراعي الجوانب الاجتماعية، ويزيل الفوارق بين الفئات الاجتماعية ويقلص الهوة بين الأغنياء والفقراء، ويجسد القيم المجتمعية الايجابية، ويحافظ علي الخصوصية الثقافية للمجتمع، ويتفاعل إيجابيا مع التطورات الاجتماعية والثقافات الإنسانية.

– **البعد البيئي للتنمية المستدامة** الذي يؤكد علي محورية العلاقة الهامة بين التنمية والبيئة، ذلك أن مشكلة المناخ والتلوث البيئي أصبحت من أهم المشاكل الكبيرة التي تعاني منها الإنسانية، وانعكست على كفاءة استخدام الأراضي والمياه والهواء، واستغلال ألتبديدي لثروات البحار والمحيطات؛ والتأثير السلبي على التنوع الحيوي البيولوجي. فالتنمية الشاملة لا تكون مستدامة إلا بمحافظتها على الموارد الطبيعية والثروات المتاحة، وتقيدت بمبادئ الاستغلال الرشيد.

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا مشترك، سلسلة عالم المعرفة 142، الكويت، 1989، ص 73

[2] د. بوعشة مبارك، التنمية المستدامة، مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، المؤتمر الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 08/07 أفريل 2008، ص 58 وما بعدها

– **البعد السياسي** للتنمية المستدامة الذي يتمثل في "التنمية السياسة المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد، وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار، وتنامي الثقة والمصداقية وتجسد توالي سيادة الدولة واستمرارها واستقلالية المجتمع بأجياله المتلاحقة "[1]

ثانيا: التعريف بالتنمية المحلية المستدامة:

إن التنمية المحلية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة المستدامة، ولكنها تركز على الوحدات والهياكل والمؤسسات القاعدية في البلديات والدوائر والولايات. وتراعي معايير التطور الشامل المتوازن في المجتمعات المحلية، وهناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها:

1- التعريف الأول للتنمية المحلية:

التنمية المحلية المستدامة هي العملية التي يتم في إطارها " توحيد جهود المواطنين مع الحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع "[2].

2- التعريف الثاني للتنمية المحلية:

التنمية المحلية المستدامة هي مجموعة العمليات " والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي، بلدية أو ولاية، والتي تقوم على أساس إشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود المحلية الحكومية بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا في إطار متكامل ومتناسق مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة " [3]

3- العريف الثالث للتنمية المحلية المستدامة:

من واقع التعريفات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتعريفات المتعلقة بالتنمية المحلية يمكن التأكيد على أن التنمية المحلية المستدامة هي: **تلك العمليات التي تهدف إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و**

[1] د. صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 08/07 أفريل 2008، ص 872

[2] مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، دار منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، 1987، ص 48

[3] محمد خشمون، مشاركة مجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، 2012، ص 37

الثقافية على مستوى الهيئات المحلية (البلديات والدوائر والولايات) بما يضمن تحقيق احتياجات المجتمعات المحلية، مع مراعاة مصالح أجيالها المتلاحقة.

يتبين من واقع تعريف التنمية المحلية المستدامة بأن قطاع الأوقاف يمكن أن يلعب دورا محوريا في تفعيل الجهود التنموية المحلية، وهو موضوع العنصر اللاحق.

ثالثا: علاقة الوقف الجوهرية بالتنمية المحلية المستدامة

يقوم القطاع الوقفي علي **أساس حبس للأصول والتصدق بالمنافع** [1] ، وبالتالي فهو من أهم القطاعات وأكثرها ارتباطا بالتنمية المحلية المستدامة في جوانب متعددة منها :

1- رصد الأصول والموارد الوقفية المتاحة على المستوى المحلى، فأصحاب الموارد على المستوى المحلى هم الذين يقومون بحبس الأصول والموارد، وضمان استدامتها لصالح الأجيال المتلاحقة بالمجتمع سواء كان ذلك **وقفا أهليا ذريا،** أو **وقفا عاما،** أو **وقفا مشتركا**[2]. والحاجة ملحة اليوم لإعادة إحياء وتفعيل هذا القطاع لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

2- تسبيل الدخول والمنافع والتصدق بها على الفئات الموقوف عليها وهذا يعد جوهر عملية التنمية المحلية المستدامة، والتي **تشمل تغطية الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال اللاحقة بالمجتمع في قطاعات كثيرة كالصحة والتعليم والتربية والسكن والقضاء على أنواع الفقر الكثيرة المنتشرة في القرى والأرياف والتجمعات السكانية والمدن بالبلديات والولايات** وغيرها من مجالات الوقف المتعددة. ولذلك تأتي أهداف القطاع الوقفي وتطبيقاته في مختلف المراحل التاريخية مجسدة للتنمية المحلية المستدامة، ومتطابقة مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للخطة **2030** التي تتضمن **17** هدفا[3] كالقضاء على الفقر والجوع، وضمان المستوى الصحي والتعليمي، والوصول إلى المياه الصالحة، والطاقة والبنية التحتية، وغيرها، وجميعها تدخل في صميم أهداف القطاع الوقفي في التجربة التاريخية بالمجتمعات الإسلامية. وهو ما يدعو إلى إحياء الدور المؤسسي الحيوي للقطاع في الاقتصاد الجزائري.

[1] – هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المعيار الشرعي رقم 33 : **الوقف،** معيار معدل، 2018، ص 4 .

[2] – نفس المصدر، ص 4.

[3] – الأمم المتحدة، **تقرير أهداف التنمية المستدامة** 2016 ، نيويورك، ص 3 وما بعدها.

المحور الثاني: التعريف بقطاع الأوقاف ودوره المؤسسي في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

سيتم في هذا المحور التعريف بقطاع الأوقاف، وإبراز مساهمته ودوره التاريخي في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، كما سيتم استعراض مستويات تطوير الدور المؤسسي للقطاع الوقفي في تمويل التنمية المحلية المستدامة ، وهذا ضمن الفروع التالية:

أولا: التعريف بقطاع الأوقاف ودوره التمويلي في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر
ثانيا: مستويات تطوير الدور المؤسسي للأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

أولا: التعريف بقطاع الأوقاف ودوره التمويلي في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

تتنوع النظرة لقطاع الأوقاف حسبا لطبيعة المفهوم اللغوي أو الاصطلاحي للوقف، وهو ما سوف نتناوله بإيجاز مع بيان أهميته الاقتصادية، بالإضافة إلى إبراز دوره التاريخي في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

1- تعريف القطاع الوقفي وأهميته ودوره التمويلي في التنمية المحلية المستدامة:

1-1 التعريف اللغوي للوقف:

الوقف لغة هو الحبس والمنع، وقف الأرض أي حبسها[1]. والوقف هو (حبس الأصل وسبل الثمرة، ومعنى تحبيس الأصل جعله وقفا لا يورث ولا يباع ولا يوهب وجعل ثمره في سبل الخير)[2] فالوقف لغة هو الحبس، أي **حبس الأصل و تسبيل منفعته وغلته في سبيل الله.**

1-2 التعريف الاصطلاحي للوقف:

التعريف الأول: يعرف الوقف اصطلاحا على أنه (تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة، تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة

[1] محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، درا صادر، بيروت، لبنان، ص 359
[2] محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، درا صادر، بيروت، لبنان، ص 45

المستهدفة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي)[1]

التعريف الثاني: يعرف الوقف على أنه: مؤسسة اقتصادية، أسهمت بشكل فعال في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مختلف مراحل الحضارة الإسلامية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال المساهمة في انتقال أموال ومنافع الوقف إلى الأجيال القادمة. [2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الوقف **بأنه مؤسسة اقتصادية، ترصد الموارد والأصول المالية والأملاك الوقفية لصالح مختلف الفئات المجتمعية المستهدفة الموقوف عليها في عدة مجالات اجتماعية واقتصادية كالتعليم والرعاية الصحية ومشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية المحلية والخدمات العامة والجوانب الدينية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.**

1-3 مفهوم الدور التمويلي الوقفي للتنمية المحلية المستدامة وأهمية

أ- مفهوم الدور التمويلي الوقفي للتنمية المحلية المستدامة:

يقصد بالدور التمويلي للقطاع الوقفي هو عملية تعبئة الموارد الاقتصادية الخيرية لإنشاء الأصول الوقفية على المستوى المحلي والوطني، التي تضمن عوائد ودخول للفئات المتعددة الموقوف عليها.

وهذا يستدعي اتخاذ كافة الإجراءات والسياسات اللازمة لإشراك القطاع الثالث الوقفي في التنمية المحلية المستدامة، وذلك لأن القطاع العام قد تكون موارده غير كافية، إضافة إلى أن القطاع الخاص قد لا يغطي مشاريع البنية الأساسية التي تتطلبها بعض المجالات الوقفية كالصحة والتعليم والتربية وغيرها.

ب- أهمية الدور التمويلي الوقفي للتنمية المحلية المستدامة:

إن تدبير الموارد المالية لإقامة الأصول اللازمة لإنشاء المشاريع الوقفية المتعددة عملية هامة ،سواء المتعلقة منها بالبنية التحتية، أو تلك المرتبطة بالمرافق العامة التي تساهم عوائدها في توفير السلع والخدمات والمنافع للفئات المستفيدة الموقوف عليها كإقامة المستشفيات والعيادات والمدارس التعليمية والقرآنية والجامعات الوقفية ومشاريع المياه والسدود والطرقات، وقد كانت التجربة الجزائرية للتنمية المحلية ثرية بهذه المشروعات في هذه الميادين الوقفية.

---

[1] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 638.

[2] إبراهيم محمود عبد الباقي، **دور الوقف في تنمية المجتمع المدني**، نموذج الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، رسالة دكتوراه منشورة، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الكويت، 2006، ص 115.

فقد كانت 50 % من الأراضي الزراعية قبل دخول الاستعمار الفرنسي مملوكة للقطاع الوقفي، ونسبة هامة من أصول القطاع التجاري والحرفي، ونسبة كبيرة من مرافق القطاع التعليمي والقطاع الصحي ومرافق البنية التحتية من طرق وسدود وجسور ، وهي كلها في مجالات التنمية المحلية المستدامة.

وهذا يؤكد الأهمية الكبرى للقطاع الوقفي في التنمية المحلية، لان تعبئة موارده وأصوله يتم من خارج الموازنة العامة للدولة، وهي تتزايد بتطور الوعي بأهمية القطاع الخيري الذي يرتبط بالقيم الإسلامية التطبيقية الواقعية.

2- الدور التاريخي لمؤسسة الأوقاف في التجربة الجزائر

لقد تطور مؤسسة الأوقاف في التنمية المحلية والوطنية في التجربة الجزائرية، ومر بعدد من المراحل الهامة نوجزها في ما يلي:

2-1 مرحلة نشأة وتطور مؤسسة الأوقاف منذ الفتح الإسلامي إلى أواخر العهد العثماني:

تعود نشأة مؤسسة الأوقاف في التجربة الجزائرية إلى بداية الفتح الإسلامي لارتباط فكر الوقف بالحضارة والدين الإسلاميين، فسرعان ما انتشرت الأوقاف وتطورت في الجزائر مع انتشار الإسلام وزيادة الوعي لدى المجتمع بأهمية القطاع الوقفي، فتطور المجال الوقفي في الجزائر وتعددت مظاهره من مدارس ودور علم ومكتبات ومساجد وغيرها، ولقد توسع القطاع الوقفي وتطور بشكل أكبر إبان العهد العثماني من حيث الحجم و الانتشار الجغرافي، فقد أصبحت الأوقاف تغطي ميادين كثيرة وتصل لجزء أكبر من الجزائريين، و من حيث اتساع الجهات المستفيدة والفئات الموقوف عليها، بالإضافة إلى تطور كيفيات إدارتها وصيانتها وتنظيمها[1]، ويمكن إبراز أهم مؤسسات الأوقاف في العهد العثماني في مايلي:[2]

أ- مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين:

تعتبر مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين من أهم وأقدم المؤسسات الوقفية في تاريخ الجزائر، تعود نشأتها إلى ما قبل العهد العثماني، وقد بلغت مواردها في أواخر العهد العثماني مايلي: **840** منزلا، **758** دكانا، و**33** مخزننا، و**82** غرفة، و**3** حمامات، و**11** كوشة، و**4** مقاه، وفندق، و**57** بستان و **62** ضيعة و**6** أرحية و**201** إيجار.

---

[1] صالحي صالح، مؤسسة الأوقاف في التجربة الجزائرية، بحث مقدم في الملتقى الدولي: دور الوقف في التنمية المستدامة في غرب إفريقيا، 17/16 أوت 2016، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، نواكشوط، موريتانيا، ص 3

[2] نفس المرجع السابق، ص 3،4،5

ب– مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم:

وهي من أهم مؤسسات الأوقاف وتحتل المرتبة الثانية من حيث حجم الأملاك الوقفية التي تقدر بحوالي **548** وقفا، وقد اهتمت مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بالجوانب التعليمية والتكوينية والدعوية

ج– مؤسسة أوقاف سبل الخيرات:

تضم مؤسسة أوقاف سبل الخيرات **331** وقفا، منها العديد من الأملاك والمشاريع الوقفية الخيرية في المجالات التعليمية والاجتماعية ومجالات الخدمات العامة.

د– مؤسسة أوقاف الأندلس:

تطورت قيمة الأملاك الوقفية والمشاريع الخيرية لمؤسسة أوقاف الأندلس لتصل الي حوالي **408072 فرنك ذهبي**، وقد أسست هذه المؤسسة بهدف مساعدة ودعم مسلمي الأندلس من قبل المجتمع الجزائري سنة **1601**.

هـ– مؤسسة الأوقاف العسكرية:

تشمل مؤسسة الأوقاف العسكرية الأملاك الوقفية الموجهة للمجال العسكري لصالح الجيش، بهدف الدفاع عن الجزائر من أي غزو أجنبي، وساهمت هذه المؤسسة بشكل كبير بتطوير القدرات الدفاعية للجزائر.

و– مؤسسة أوقاف الأولياء والزوايا و الإشراف:

وهي من أهم مؤسسات الأوقاف بالجزائر، في حوزتها موارد وقفية كبيرة تم تحبسها لصالح الأولياء والزوايا والإشراف والفقراء والمساكين.

ز– مؤسسة أوقاف بيت المال:

تشمل مؤسسة أوقاف بيت المال الموارد والأموال والأملاك الوقفية الموجهة للخدمات العامة للمجتمع.
ويمكن تلخيصها في الشكل اللاحق.

الشكل رقم **01**: أهم مؤسسات الأوقاف الجزائرية في العهد العثماني

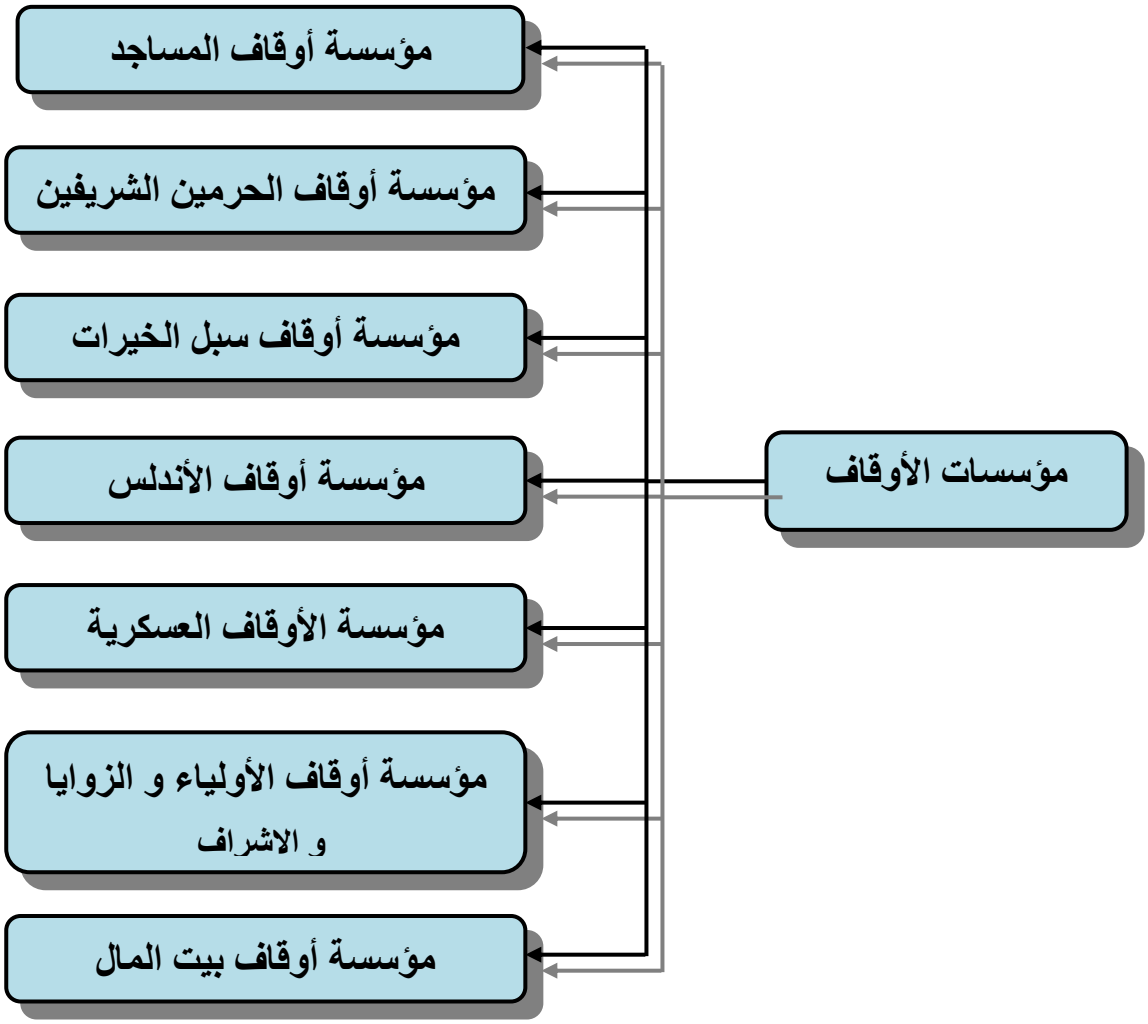

المصدر: **صالحي صالح، مؤسسة الأوقاف في التجربة الجزائرية**، بحث مقدم في الملتقى الدولي: دور الوقف في التنمية المستدامة في غرب إفريقيا، 17/16 أوت 2016، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، نواكشوط، موريتانيا.

2-2 مرحلة تدهور مؤسسة الأوقاف الجزائرية خلال فترة الاستعمار الفرنسي

شهدت هذه المرحلة تدهورا لمؤسسة الأوقاف الجزائرية حيث قامت السلطات الفرنسية منذ بداية فترة الاستعمار الفرنسي بالاستيلاء على المؤسسات والأراضي والأملاك الوقفية وتعطيل العمل بها لما لها من أهمية في حضارة وخصوصية وهوية الشعب الجزائر، وما لها من مساهمات عظيمة في التنمية المجتمعية والاقتصادية للجزائر، ومن أجل كبح هذا القطاع الهام الذي كان يعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الجزائري

قام المستعمر الفرنسي بسن مجموعة متعددة من القوانين على فترات متلاحقة تتيح له الاستيلاء على الأملاك الوقفية ومداخلها وتعطيلها ولعل من أبرز هذه القوانين نجد:[1]

أ- مرسوم **08** سبتمبر **1830** والذي ينص محتواه على مصادرة الأملاك الوقفية الإسلامية والاستيلاء عليها.

ب- قرار **07** ديسمبر **1830** والذي ينص محتواه عل دمج جميع الأملاك الوقفية الجزائرية بأملاك سلطة الاحتلال الفرنسي.

ج- مرسوم **31** أكتوبر **1938** والذي ينح محتواه على إعطاء سلطة الاستعمار الفرنسي الحرية المطلقة للتصرف في الأملاك الوقفية.

د- مرسوم **04** جويلية **1843** والذي ينص محتواه على المصادرة والاستيلاء على أوقاف المسجد الأعظم.

هـ- قرار **06** أكتوبر **1943** والذي ينص محتواه على إلحاق ودمج جميع الأملاك الوقفية الجزائرية من مساجد وزايا ومؤسسات دينية ومقابر بصفة نهائية لأملاك السلطات الاستعمارية.

ومن خلال إصدار هذه المراسيم والقرارات وغيرها تمكنت سلطات الاستعمار الفرنسي من السيطرة والاستيلاء على جميع الأملاك الوقفية الجزائرية وتعطيل الدور الهام للقطاع الوقفي الجزائري في التنمية المحلية الذي كانت مداخيله المالية تقدر بحوالي **40 مليون فرنك ذهبي**.

2-3 مؤسسة الأوقاف الجزائرية بعد الاستقلال 2019/1962

تميزت هذه الفترة بمرحلتين:

المرحلة الأولى: من سنة 1962 إلى غاية سنة 1989 وشهدت هذه المرحلة استمرار تدهور دور مؤسسة الأوقاف الجزائرية في التنمية المحلية بفعل أثار أزيد من قرن وربع قرن من الاستعمار الفرنسي الذي نهب واستولى وعطل دور مؤسسة الأوقاف الجزائرية، بالإضافة إلى غياب المنظومة القانونية الفعالة والملائمة لعمل هذه المؤسسة، وعدم كفاءة القوانين الصادرة بعد الاستقلال، الأمر الذي لم يساعد على تعافي مؤسسة الأوقاف الجزائرية واستعادة مكانتها ونموها وتطورها[2].

المرحلة الثانية: من سنة 1989 إلى غاية 2019 وشهدت هذه المرحلة تطورا لمؤسسة الأوقاف الجزائرية في التنمية بسبب تطور المنظومة القانونية والإدارية والتنظيمية والمؤسسية، وفي ما يلي أهم القوانين الصادرة في هذه الفترة:

[1] صالحي صالح، مؤسسة الأوقاف في التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص 7،8

[2] نفس المرجع سابق، ص 9.

أ- قانون الأوقاف رقم **91/10** والذي يعتبر من أهم القوانين المنظمة للأملاك الوقفية، ينقسم هذا القانون إلى سبعة فصول شاملة لجميع جوانب الوقف من تعريف للوقف وأركانه وشروطه وتقسيماته والنظارة الوقفية وتسيير وإدارة الأملاك الوقفية.

ب- المرسوم التنفيذي **98/381** وينص محتوى هذا المرسوم على شروط وكيفيات وآليات إدارة وتسيير وتنظيم واستثمار وحماية الأملاك الوقفية، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بتنمية دور ومكانة الأوقاف في الاقتصاد الجزائري.

ج- القانون رقم **01/07** المتعلق بالأوقاف، المعدل والمتمم لقانون الأوقاف خاصة في المجالات المتعلقة باستغلال واستثمار الأملاك الوقفية.

د – المرسوم التنفيذي رقم **14 - 70** مؤرّخ في **10** ربيع الثاني عام **1435** هج، الموافق **10** فبراير سنة **2014**م المحدد لشروط وكيفيات إيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة.

هـ- المرسوم التنفيذي **213/18** لسنة **2018** الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال العقارات الوقفية الموجهة لانجاز مشاريع استثمارية.

إن جميع هذه القوانين رغم أهميتها ولكنها لم تؤدي إلى تطور دور مؤسسة الأوقاف الجزائرية في التنمية المحلية المستدامة تطورا ينسجم مع موارد وإمكانيات الاقتصاد الجزائري، وذلك لأن التسيير الإداري البيروقراطي للهيئات الإدارية للوزارة الوصية لا يمكن أن يكون بديلا لمؤسسة اقتصادية متكاملة الأدوار تدير قطاع الأوقاف على أسس اقتصادية وإدارية ومالية تنسجم مع التطورات الحديثة، ولهذا لا بد من إبراز الجوانب المؤسسية المتكاملة لتطوير هذا الدور، كما هو وارد في العنصر الموالي.

ثانيا: تطوير الدور المؤسسي لقطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

يمكن تطوير الدور المؤسسي لقطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستويات التالية:

- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى القانوني.
- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى التنظيمي والإداري.
- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى التمويلي والاستثماري.
- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى الإنتاجي والتوزيعي.

1- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى القانوني:

بالرغم من تعدد وأهمية القوانين الصادرة في مجال الوقف في الجزائر كقانون الأوقاف **10/91**، إلا أنها لم تساهم في تفعيل وتطوير دور القطاع الوقفي في الاقتصاد الجزائري، ولتفعيل هذا الدور لا بد من مراجعة المنظومة القانونية والتشريعية بغية تطوير هذا القطاع وترقية مساهمته في التنمية الاقتصادية المستدامة في مجالاته المتعددة في الاقتصاد الوطني كقطاع ثالث هام يتكامل وظيفيا مع القطاع العام والقطاع الخاص، ومن بين تلك القوانين التي تستدعي المراجعة نذكر: المرسوم التنفيذي **218/13** سنة **2018** المتعلق بكيفيات استغلال العقارات الوقفية لإنجاز استثمارات، والمرسوم التنفيذي رقم **14-70** سنة **2014**م المحدد لشروط وكيفيات إيجار الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة، وما يعتريهما من ثغرات لا تساعد على الحفاظ على الأملاك الوقفية واستدامت أصولها.

وإصدار القوانين اللازمة لإقامة مؤسسة وقفية مستقلة ترتكز على الإدارة الحديثة في مجال التسيير الاقتصادي والمالي على المستوى الوطني والمحلي " **والتكيف مع المستجدات المتعلقة بالعقود الجديدة للحفاظ على الموارد واستدامتها ومنها: العقود الهامة التي طبقت في كثير من الدول وخاصة الإسلامية بعد صدور قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي باعتماد نظام الإعمار والبناء والإعادة في تعمير الوقف BOT** "[1]

2- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى التنظيمي والإداري:

إن تطوير الدور التمويلي للقطاع الوقفي يستدعي الانتقال من التسيير الإداري في إطار هيئات الوزارة الوصية، إلى الأسلوب الحديث للإدارة الوقفية المؤسسية المتخصصة على المستوى الوطني والمحلي، في إطار مراعاة الضوابط الشرعية للواقفين وتحقيق مصلحة الأطراف الموقوف عليها، وهذا يعني إعادة النظر في الإطار التنظيمي الحالي للأوقاف على مستوى الوزارة الوصية.

3- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى التمويلي والاستثماري:

إن تطوير الدور التمويلي والاستثماري يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة والسياسات المطلوبة المتعلقة تعبئة الموارد المالية الوقفية وتوجيهها نحو الاستثمارات الوقفية التي تحقق التنمية المحلية المستدامة من خلال

[1] صالحي صالح، أساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، المعوقات الحالية والمسارات المحتملة والمكاسب المتوقعة 2040/2020، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، 2018، ص 35.

صيغ الاستثمار وأساليب التمويل الوقفية ومستجداتها كالصكوك الوقفية والصناديق الوقفية والشركات الوقفية، بما يترتب عنها من إقامة أصول وقفية وتأثيراتها على التوظيف والعمالة وتوفير الخدمات.

4- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى الإنتاجي والتوزيعي:

إن تفعيل الدور المؤسسي الوقفي في تمويل التنمية المحلية المستدامة يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة وتحفيز المؤسسات الوقفية التي تساهم في حركية إنتاجية السلع والخدمات وتقديم المنافع، وإنشاء الصناديق الوقفية التوزيعية، وتطوير الجوانب التكاملية الوظيفية مع مؤسسة الزكاة والوزارات ذات الصلة.

فتطور المؤسسات الإنتاجية الوقفية والخدمية يساهم في توفير مداخيل وعوائد حسب المجالات القطاعية التي تيم تمويلها.وكلها تساهم في إعادة توزيع الخل والثروة في الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة

من خلال تناولنا لموضوع البحث يمكن صياغة مجموعة من النتائج والمقترحات في مايلي:

أولا: النتائج

1- ساهم القطاع الوقفي في رصد وتعبئة موارد مالية هامة على المستوى المحلي وتوفير الدخول والمنافع للفئات المستفيدة الموقوف عليها في التجربة الجزائرية.

2 - لعب القطاع الوقفي دورا هاما في التنمية المحلية المستدامة كإقامة المستشفيات والعيادات والمدارس التعليمية والقرآنية والجامعات الوقفية ومشاريع المياه والسدود والطرقات، وقد كانت التجربة الجزائرية للتنمية المحلية ثرية بهذه المشروعات في هذه الميادين الوقفية. فقد كانت 50 % من الأراضي الزراعية قبل دخول الاستعمار الفرنسي مملوكة للقطاع الوقفي، ونسبة هامة من أصول القطاع التجاري والحرفي، ونسبة كبيرة من مرافق القطاع التعليمي والقطاع الصحي ومرافق البنية التحتية من طرق وسدود وجسور ، وهي كلها في مجالات التنمية المحلية المستدامة.

3 - تطور الدور المؤسسي للقطاع الوقفي في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عبر مختلف الصور، من خلال تعبئة موارد وأصول وثروات من خارج الموازنة العامة للدولة، وهي ترتبط بتطور الوعي بأهمية القطاع الخيري الذي يرتبط بالقيم الإسلامية التطبيقية الواقعية، كما ترتبط بطبيعة الإطار التنظيمي والإداري للأوقاف.

4- يمكن تخصيص الموارد المالية الوقفية لتمويل التنمية المحلية، وتقليص عجز الموارد العامة للدولة المتعلقة بتوفير الخدامات العامة والمنافع الوقفية.

5- ترتفع كفاءة الدور التمويلي لقطاع الأوقاف في مشاريع التنمية المحلية بتطور كفاءة الدور التنظيمي و الإداري والاستثماري لمؤسسة الأوقاف المتخصصة، وبطبيعة التعديلات التنظيمية للهيئات الإدارية الوصية على المستوى المحلي والوطني وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأساسية.

ثانيا: مقترحات الدراسة

1- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى القانوني. وإصدار القوانين اللازمة لإقامة مؤسسة وقفية مستقلة ترتكز على الإدارة الحديثة في مجال التسيير الاقتصادي والمالي على المستوى الوطني والمحلي " **والتكيف مع المستجدات المتعلقة بالعقود الجديدة للحفاظ على الموارد واستدامتها ومنها: العقود الهامة التي طبقت في كثير من الدول وخاصة الإسلامية بعد صدور قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي باعتماد نظام الإعمار والبناء والإعادة في تعمير الوقف BOT** " .

2- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى التنظيمي والإداري. والانتقال من التسيير الإداري في إطار هيئات الوزارة الوصية، إلى الأسلوب الحديث للإدارة الوقفية المؤسسية المتخصصة على المستوى الوطني والمحلي، في إطار مراعاة الضوابط الشرعية للواقفين وتحقيق مصلحة الأطراف الموقوف عليها، وهذا يعني إعادة النظر في الإطار التنظيمي الحالي للأوقاف على مستوى الوزارة الوصية.

3- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى التمويلي والاستثماري. واتخاذ الإجراءات اللازمة والسياسات المطلوبة المتعلقة تعبئة الموارد المالية الوقفية وتوجيهها نحو الاستثمارات الوقفية التي تحقق التنمية المحلية المستدامة من خلال صيغ الاستثمار وأساليب التمويل الوقفية ومستجداتها كالصكوك الوقفية والصناديق الوقفية والشركات الوقفية.

4- تطوير دور قطاع الأوقاف في تمويل التنمية المحلية المستدامة على المستوى الإنتاجي والتوزيعي. واتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة وتحفيز المؤسسات الوقفية التي تساهم في حركية إنتاج السلع والخدمات وتقديم المنافع، وإنشاء الصناديق الوقفية التوزيعية، وتطوير الجوانب التكاملية الوظيفية مع مؤسسة الزكاة والوزارات ذات الصلة.

قائمة المراجع

1. د. عبد المنعم عفر، اقتصاديات الوطن العربي، دار المجتمع العلمي، 1980، جدة.
2. د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، 2007.
3. د. عبد الرحمان عبد الفتاح عبد المجيد، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، المطبعة الكمالية، 1989، مصر.
4. علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للعملية التنموية، باعتبارها عملية حضارية في التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، م د الوحدة، بيروت 1984، ط1.
5. يوسف حلباوي، و عبد الحميد خرابشة، نحو فهم أفضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1989.
6. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا مشترك، سلسلة عالم المعرفة 142، الكويت، 1989.
7. د. بوعشة مبارك، التنمية المستدامة، مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، المؤتمر الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 08/07 أفريل 2008.
8. د.صالحي صالح، أساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، المعوقات الحالية والمسارات المحتملة والمكاسب المتوقعة 2040/2020، الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، 2018
9. د.صالحي صالح،المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي،دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،القاهرة، 2006
10. د. صالحي صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 08/07 أفريل 2008.

11. صالحي صالح، مؤسسة الأوقاف في التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي: دور الوقف في التنمية المستدامة في غرب إفريقيا، 17/16 أوت 2016، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، نواقشوط، موريتانيا.
12. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، دار منشأة المعارف، جمهورية مصر العربية، 1987.
13. محمد خشمون، مشاركة مجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، 2012.
14. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 33: الوقف معيار معدل، 2018.
15. الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2016، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
16. محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، درا صادر، بيروت، لبنان
17. إبراهيم محمود عبد الباقي، دور الوقف في تنمية المجتمع المدني، نموذج الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، رسالة دكتوراه منشورة، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية، الكويت، 2006